

قانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٥

بالموافقة على اتفاق النقل الجوي المنتظم المقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة باكستان الموقع عليه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق النقل الجوي المنتظم المقود بين
حكومة جمهورية مصر وحكومة باكستان والموقع عليه في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ ما

مدير ديوان الرئاسة في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥)

نائب وزير الخارجية
أحمد خيرت سعيد جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ. ح)

قانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٥

بتقرير حكم وقى من بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية
المحدودة والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل المادة (٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة كالتالي :

"يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة من الأعمال الإضافية
التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها
مجلس الوزراء .

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الموظف مكافأة مالية مقابل
خدمات ممتازة أداها"

مادة ٢ - حل الوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدير ديوان الرئاسة في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥)

نائب رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ. ح)

وزير الأوقاف (بالتبابة)
أحمد عبده الشرباصي وزير العدل
أحمد حسنى نور الدين طراف

وزير الزراعة
عبد الرزاق صدق نائب (وزير الخارجية)
أحمد خيرت سعيد فصحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والتفوية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم ، صاغ (أ. ح)

وزير الداخلية

زكريا محيي الدين ، بكاشي (أ. ح) أحمد عبده الشرباصي

وزير الشؤون الاجتماعية (بالتبابة)

كمال الدين حسين ، صاغ (أ. ح) كمال الدين حسين ، صاغ (أ. ح)

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

(قائد جناح) حسن إبراهيم

وزير الحربية

عبد الحكيم عامر ، لواء (أ. ح) جندي عبد الملك حسن مرعي

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسوني وزير الدولة
(قائم مقام) أنور السادات

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والنصوص الواردة في أنظمة شركات المساهمة - تعتبر صحيحة جميع قرارات مجالس إدارة شركات المساهمة التي تصدر بعد ١٦ أبريل سنة ١٩٥٥ ولو لم تكن مستوفية للحد الأدنى اللازم لصحة اجتماع مجلس الإدارة .

ويجب على هذا المجلس أن يستكمل الحد الأدنى لأعضائه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يعرض القرار على أول جمعية عمومية للشركة .

مادة ٢ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صديريوان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥)

نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس الوزراء
(قائد جناح) جمال سالم جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ. ح)
وزير الأوقاف (بالنيابة) وزير العدل وزير الصحة العمومية
أحمد عبده الشرباصى أحمد حسنى نور الدين طراف
وزير الزراعة نائب وزير الخارجية وزير المواصلات
عبد الرزاق صدق أحمد خيرت سعيد فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم ، صاغ (أ. ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية
زكريا محيى الدين ، بكاشى (أ. ح) أحمد عبده الشرباصى
وزير الشؤون الاجتماعية (بالنيابة) وزير التربية والتعليم
كمال الدين حسين ، صاغ (أ. ح) كمال الدين حسين ، صاغ (أ. ح)

وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ولشئون الإنتاج

حسن مرعى (قائد جناح) حسن إبراهيم

وزير الحربية وزير التكوين
عبد الحكيم عامر ، لواء (أ. ح) جندى عبد الملك
وزير المالية والاقتصاد وزير الدولة
عبد المنعم شامسى (قائم مقام) أنور السادات

قانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥

بشأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة مصرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة سواء أكانت أجنبية أم مصرية الاستمرار في العمل كشركات مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إذا كانت تراول نشاطها الرئيسى في مصر وسبق لها إصدار ميثاقين سنتين مائتين كاملتين على الأقل قبل طلب الترخيص السالف الذكر وذلك طبقاً للنظام الذى يلحق بقرار مجلس الوزراء المذكور دون حاجة الى إجراءات تأسيس جديدة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادتين ٩ و ١٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، يتم التحويل الى شركة مساهمة مصرية برأس مال يقدر طبقاً لرأس المال الاسمى المقيد في آخر ميزانية بصرف النظر عن قيمة جميع الأصول المتداولة التي تنقل الى الشركة المساهمة المصرية بالمال التي هي من كسبها كما يسمح بتداول الأسهم الخاصة بهذه الشركة بمجرد إصدارها .